أخلاقيات المعلومات بين الحق في الخصوصية والحق في حرية الوصول للمعلومات.

Information ethics between the right to privacy and the right to free access to information.

مذكور مليكة.

- جامعة حسيبة بن بوعلي؛ الشلف؛ (الجزائر).

- البريد الإلكتروني: *medkour.malika@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال: 2023/01/15؛ تاريخ القبول:2023/05/23؛ تاريخ النشر:2023/06/09.

الملخص:

مما لا شك فيه أن المعلومات في عصرنا تحظ بأهمية قصوى حيث أصبحت المعلومة وتكنولوجياتها السمة الطابعة والمميّزة للمجتمع الرقمي، الذي أظهر قدرة فائقة في جمع البيانات وحفظ المعلومات وتراكمها وامتلاكها وإدارتها، وكذا تبادلها بكميات كبيرة وبسرعات غير مسبوقة، وإتاحتها للمعالجة والحفظ والتداول بكل اللغات، وهو ما سهّل إمكانية استرجاعها وسرعة النفاذ إليها، الأمر الذي ساهم في إسقاط الحواجز التي كانت تفصل بين البشر، كالبعد الجغرافي واختلاف اللغات والافتقار للمعلومات. فأصبح بإمكاننا التنقل بين المواقع ومصادر المعلومات والولوج إلى قواعد البيانات والمكتبات المنتشرة عبر دول العالم، والحصول على المعلومات والملفات.

لكن هذه التطورات الايجابية أدت بالبعض إلى سوء استخدامها، الأمر الذي ساهم في نشوء جرائم لم تعرفها البشرية، وتعد مشكلة الخصوصية من أهم القضايا الأخلاقية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الإلكترونية، وهو ما قادنا إلى البحث في أخلاقيات المعلومات من خلال طرح الإشكالية التالية: ماذا نقصد بالخصوصية؟ وكيف شكلت رقمنة البيانات والمعلومات انتهاكا صارخا لها؟ وإذا كان مجتمع المعلومات من أهم ميزاته حرية الوصول إلى المعلومات فكيف السبيل للتوفيق بين الحق في الخصوصية وبين الحق في حرية الوصول للمعلومات؟

الكلمات المفتاحية: الخصوصية؛ العالم الرقمي؛ المعلومات؛ أخلاقيات المعلومات.

Abstract:

Information and its technologies are of utmost importance, as they have become the defining characteristic of the digital society.Especially after he demonstrated a superior ability to collect data, store information, accumulate it, own it, manage it, and exchange it in large quantities and at unprecedented speeds, And making it available for processing, preservation and circulation in all languages, which made them easier to retrieve and quick to access, and helped to break down the barriers that separated people, such as geographical distance, different languages and lack of information. Thus, we can navigate between websites and sources of information, access databases and libraries scattered around the world and obtain information and files.

But these positive developments have led some to abuse them, which has contributed to the emergence of new crimes, The issue of privacy is one of the most important ethical issues associated with the use of electronic technology.

This led us to research the ethics of information by posing the following problem: What is privacy? And how has the

digitization of data and information threatened it? And if one of the most important characteristics of the information society is freedom of access to information, how can the right to privacy be reconciled with the right to free access to information?

Keywords: privacy; digital world; the information; Information ethics

مقدمة:

إن التطورات المتسارعة التي عرفها التحول نحو المجتمع الرقمي، سهّلت إمكانية جمع المعلومات والبيانات ونشرها وحفظها والتعامل معها واستخدامها بسهولة بعد أن أصبحت متاحة في شكلها الرقمي، خاصة مع الانتشار الواسع لشبكات الإنترنت التي سهلت الطريق للوصول إلى المعلومات فأصبحت أكثر سهولة في التداول وأقل تكلفة في المعالجة والتخزين.

لكن هذه التطورات الإيجابية أدت بالبعض إلى سوء استخدامها، الأمر الذي ساهم في نشوء جرائم تتعلق بالهوية والخصوصية والسرية وانتهاك أمن المعلومات والتجسس وغيرها، وهو ما ساهم في ظهور إشكاليات جديدة تتعلق بخصوصية الأفراد وحقهم في الاحتفاظ بمعلوماتهم الشخصية، وكذا مشكلة التوفيق بين حقين: الحق في حرية الوصول للمعلومات والحق في التمتع بالخصوصية مع ما تطرحه المسافة بينهما من تناقضات فقد يؤدي استعمال الحق الأول إلى الضرر بالثاني والعكس، الأمر الذي فتح باب النقاش واسعا لبحث سبل التوفيق بينهما سواء على المستوى الحقوقي أو القانوني أو الفلسفي، خاصة إذا عرفنا أن الخصوصية هي جوهر الحقوق المدنية التي تنبع منها جميع حقوق

الإنسان والحريات الأخرى، وهو ما فرض ضرورة التفكير في البحث عن أخلاقيات تحكم هذا المجال وتهذبه، في وقت بات فيه كل شيء مكشوفا ومراقبا.

فماذا نقصد بالخصوصية؟ وكيف شكلت رقمنة البيانات والمعلومات انتهاكا صارخا لها؟ وإذا كان مجتمع المعلومات من أهم ميزاته حرية الوصول إلى المعلومات، فكيف السبيل للتوفيق بين الحق في الخصوصية وبين الحق في حرية الوصول للمعلومات؟

1- تعريف المعلومات وخصائها:

أ- تعريف المعلومات:

المعلومات هي المادة الأولية التي نعتمد عليها في التفكير، ولا يمكن تعريفها أو فهم خصائصها من "دون فهم أطوار ودرجات الطيف المعلوماتي المتصل بها، والمكوّن من رباعية عناصرها المتداخلة التي هي: البيانات(*Data*)، المعلومات (*Information*)، المعرفة (*Knowledge*)، الذكاء (*Intelligence*)" (علي نبيل، 1994: 43).

فالبيانات هي المادة الأولية الخام التي تستخلص منها المعلومات، ولهذا فهي التمثيل الرمزي الأولي للحقائق أو الأفكار في صورة كلمات أو أرقام أو رموز أو صور يمكن استخلاص المعلومات منها، ويمكن أن تتعدد وتتنوع مصادرها فقد تكون مستمدة من وسائل التواصل الاجتماعي أو المواقع الإخبارية على الإنترنت، أو ما تسجله الأجهزة الرقمية والحاسبات، والهواتف الذكية، أو ما ندركه مباشرة

بحواسنا، ...،إلخ. وهذه المصادر منها ما له مصداقية ومنها من يفتقر لها، ولهذا فهي ليست ذات قيمة في حد ذاتها ما لم تتحول إلى معلومات.

أما المعلومات فهي نتاج معالجة البيانات، تحليلا أو تركيبا، لاستخلاص ما تتضمنه هذه البيانات أو تشير إليه، من مؤشرات وعلاقات وترابط ومقارنات وكليات وموازنات ومعدلات وغيرها، وذلك من خلال تطبيق العمليات الحسابية والطرق الإحصائية والرياضية والمنطقية أو من خلال إقامة النماذج وما شابه،(علي نبيل،1994: 43)، ولهذا فهي تحمل مصادقية أكبر لأنها تساعد في اتخاذ المواقف والقرارات.

أ- خصائص المعلومات: للمعلومات خصائص متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- لا توجد المعلومات بذاتها مستقلة عن المادة كما أنها لا توجد بدون حامل مادي- طاقوي لها، بل توجد دائما محمولة على طاقة كامنة في حالة السكون أو متحركة في حالة الحركة .

- يختلف تأثير المعلومة بحسب تأثيرها ووقعها على المستقبل، فمعلومة معينة تصدر عن مرسل ما يمكن أن تؤثر بشكل ما أو تعني لشخص ما غير ما تعنيه لشخص آخر، كما يمكن أن تكون ذات قيمة متفاوتة.

- المعلومات كالأحياء تتكاثر ويمكن لها أن تتناسخ وتستنسخ وتتوارث، وتتمتع بخصائص التوالد والانبعاث والتفاني، ولهذا فهي تتمتع بخاصية التميع والسيولة والقدرة على إعادة التشكل في أشكال وصور مختلفة.

- يمكن للمعلومات أن تنتقل وتنقل كما يمكن استكشافها ووعيها وتحويلها ومعالجتها وحفظها واسترجاعها، بمختلف الوسائل الممكنة والمتاحة، كما يمكن التحكم بها تقنيا (هندسة المعلومات) وحيويا وترميزها والتعبير عنها بمختلف الأشكال التعبيرية الشكلية- الرمزية، كالكلمات والأرقام والرسومات والحركات- والنماذج الفيزيائية والرياضية وغيرها.

- تخضع المعلومات في حركتها لقوانين عامة بغض النظر عن طبيعة المعلومة والحامل المادي لها، وهي قابلة للنمذجة والقياس الكمي(شمس الدين عبد الله شمس الدين، 2001: 18،17)، ولها قواعد لا تخضع لها الموارد الأخرى التقليدية، خاصة وأن قسما كبيرا منها مصدره المستهلك في حد ذاته عن علم منه أو عن جهل، سواء أراد ذلك أم لم يرد.

- المعلومات لا تنضب أي لا تنفذ بالاستهلاك، بل على العكس كل استهلاك لها يؤدي إلى زيادتها وتنوعها، ولهذا هناك علاقة وطيدة بين استهلاك المجتمعات للمعلومات والقدرة على إنتاجها.

- تخضع المعلومات إلى دورة حياة وتمر عادة بالمراحل التالية: الحدوث(الاكتشاف، والتصميم، والتأليف...إلخ) والنقل (الربط الشبكي، التوزيع، الحصول على المعلومات، استرجاع المعلومات، النقل...إلخ) والمعالجة والإدارة (الجمع، والتدقيق، والتعديل، والتنظيم، والتبويب، والتصنيف، والغربلة، والتحديث، والانتقاء، والتخزين... إلخ)، والاستخدام (المتابعة، النمذجة، التحليل، التفسير، التخطيط، التنبُّؤ، اتخاذ القرار، التوجيه، التثقيف)(فلوريدي لوتشانو، 2014: 11).

2-أهمية المعلومات في المجتمع الرقمي:

مما لاشك فيه أننا نحيا في عالم يتعاظم فيه دور وأهمية المعلومات فهي التي تضع أسس تصوراتنا وإدراكاتنا والقاعدة التي نبني عليها فهمنا للعالم من حولنا، وهي التي توجّهنا للقيام بالاختيارات، وهي التي تخبرنا كل يوم بما يحدث في العالم من حولنا من المحلية إلى العالمية، وهي تساعدنا في نقل خبراتنا للآخرين وحل المشكلات التي تواجهنا، ولهذا فقد أضحت في عصرنا موردا أساسيا للإدارة والصناعة والسياسة...إلخ، بل أكثر من هذا فنحن نعيش في عصر أصبح فيه السيطرة على المعلومات وتدفقها وتداولها هو موضع الصراع الرئيسي على حد تعبير ألفين توفلر (*Alvin Toffler*) (1928-2016) في كتابه "تحول السلطة " حيث يشير إلى أن المعلومات هي المورد المحرك للمجتمع الرقمي بعد أن أصبحت القيمة الحقيقية للسلع هو ما تتضمنه من معرفة وليس ما تحتويه من مادة، ما تتضمنه من أنظمة تشغيل وبرامج وليس ما تحتويه من معدات، وهي السمة الرئيسية لحرب المعلومات والصراع من أجل امتلاك السلطة المبنية على المعرفة. فمن يملك المعلومات ويحسن استخدامها يملك زمام أمره ويرهن مستقبل غيره، لأنه سيكون الأقدر في التأثير على غيره والسيطرة عليه، يقول توفلر: "ونظرا لأن المعرفة تقلل الاحتياجات إلى المواد الأولية وإلى العمل والوقت....فإنها تصبح المورد الحاسم للاقتصاد المتقدم، ومع ارتفاع قيمة المعرفة هذا الارتفاع السريع سنرى "حروب المعلومات" أي الصراعات من أجل السيطرة والتحكم في المعرفة - تندلع في العالم كله"(توفلر ألفين، 1995: 118)، وهو ما يكشف أن الصراع سيكون حول خلق وتوزيع المعلومات وتداولها، وهي عنصر ضروري في الحرب والسلم معا، وأي نقص فيها يكلف غاليا، ولهذا

أصبحت المعلومات صناعة مثل باقي الصناعات الأخرى، بل الصناعة الأكثر نموا في الدول المتقدمة.

ولهذا كثيرا ما يقال إن المعلومات هي القوة. فالشخص الذي يعرف أشياء عنا لديه قدرا من السيطرة علينا، والشخص الذي يعرف كل شيء عنا لديه قدرا أكبر في السيطرة علينا، وبالتالي أصبح الوصول إلى المعلومات يحدد بالفعل فرص التأثير والسلطة وأولئك الذين يتحكمون فيها يتحكمون في حياة الناس ومصائرهم ومصالحهم، وإذا كان في البداية جمع المعلومات عن الأفراد أو الدول أو الجماعات مكلفاً وغير واسع الانتشار، وبالتالي كان الضغط العام للحد من التجسس وانتهاك الخصوصية في حده الأدنى، فالأمر قد تغير الآن بشكل كبير بفضل تكنولوجيا الاتصالات التي سهلت الأمر وطرحت فرصا وتحديات لا نظير لها تتعلق بالانتفاع بالمعلومات والمعارف.

3-الحق في الوصول الحر للمعلومات:

يعد الوصول الحر للمعلومات حق أساسي من حقوق الإنسان في المجتمعات الديمقراطية، وقد كانت السويد من الدول السباقة إلى الإعلان عنه، فقد أقرّ هذا الحق بموجب قانون حرية الصحافة لعام 1776م الذي يعد أقدم قانون للوصول للمعلومات في العالم، ثم نصت عليه العهود والمواثيق الدولية، ففي عام 1948م أدرج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " حرية الوصول للمعلومات " في المادة 19 كجزء من حرية التعبير التي تضم "الحق في البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها" حيث تنص هذه المادة على أنه" لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء

والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود"(انظر التعليق، رقم:1).

ويعد الحق في حرية المعلومات حق إنساني وأداة لتعزيز الديمقراطية وتعزيز المشاركة الفاعلة للمواطنة من خلال المشاركة في صنع القرار ونقاش القضايا الأساسية التي تهم المواطن والدولة، وبها يتعّرف المواطن على الحقوق والواجبات وكيفية ممارستها والدفاع عنها، باعتبارها أداة فعالة لضمان الشفافية والمساءلة وكشف الفساد وضمان تطبيق حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي.

لكن المعلومات كما يمكن لها أن تخبر وتصف و تنبئ وتعرّف بالأشياء ومكوناتها خصائصها وسلوكياتها، فهي أيضا تؤثر فينا بطريقة سلبية فهي قد تضلل وتكذب، وتصنع فهمنا الصحيح والخاطئ في نفس الوقت للعالم من حولنا، ويمكن أن تقودنا وتوجهنا إلى اتجاهات ضارة، فيتحول هذا الكنز من نعمة إلى نقمة، و يتحول الحق في الوصول إلى المعلومات إلى مصدر إساءة للآخرين وانتهاك لحقهم في حرمة الشؤون الخصوصية والسرية إذا لم يتم توفير ضوابط كافية لهذا المجال.

ومن هنا تطرح المعلومات العديد من التساؤلات حول من يحدد الخط الفاصل بين المعلومات كسلعة مجانية يمكن تداولها وبين المعلومات كملكية خاصة؟ وكيف يمكن التوفيق بين الحق في الوصول للمعلومات وفي نفس الوقت الحق في الاحتفاظ بالخصوصية، خاصة إذا عرفنا أن الخصوصية ذات شكل ثنائي -فهي معنية بالمعلومات أو الجانب الذي نحتفظ بخصوصيته في حياتنا؛ ومعنية كذلك بالطريقة التي يتصرف فيها الآخرون بالمعلومات التي لديهم- سواء كانت معلومات

محمية أو مشتركة، ومن له الحق في الاطلاع عليها وبأي شروط يجوز معرفتها؟

4- ما المقصود بالخصوصية؟ :

يجمع العديد من المفكرين على أن الخصوصية مفهوم صعب الإمساك به، نظراً لغموضه ونطاقه المعقد والمتعدد، ولهذا لا يوجد تعريف جامع مانع يحدد معناه، لأنه مفهوم لم يتم الانتهاء من عملية تشكله القانوني، نظرا للاستخدام الواسع لهذا المصطلح خارج المجال القانوني أو مجال حقوق الإنسان، إذ غالبًا ما يمتد استخدامه للإشارة إلى الخصوصية السياسية والاجتماعية والنفسية، بالإضافة إلى الخصوصية الشخصية وهي المفهوم الأكثر رواجا واستعمالا، ولهذا يقال إنه "مفهوم في حالة فوضى".

لكن مع ذلك يمكن القول إن الخصوصية ترتبط بمدى تحكمنا في المعلومات المتعلقة بأنفسنا، وهي تعني بشكل عام ما هو خاص بالحياة الشخصية للفرد يريد إخفاءه، أو الاحتفاظ به لنفسه، أو حجب المعلومات عن الجماعة، بحيث يتحكم الفرد في نوع وكم المعلومات التي يريد أن يعرفها الناس عن نفسه وعن حياته وأمواله وعائلته،...، إلخ، وهذا الحجب للمعلومات والبيانات الخاصة به يشكل مصدر أمان بالنسبة له، لأنه يحميه من تدخل الآخرين، و يمكّنه من التحكم في الصورة التي يريد أن يظهر بها أمام الناس. وقد أشار إليها ريموند واكس(*Raymond Wacks*) موضّحا أن الخصوصية تتضمن "الرغبة في أن نترك وشأننا، وأن نكون أحرارًا في أن نكون على سجيتنا، غير مكبوتين أو مقيّدين بفعل تطفل الآخرين علينا، وهذا النطاق يتسع لما هو أبعد من التطفل والدعاية غير المطلوبة ليشمل التعدي على المساحة

التي نحتاجها لكي نتخذ قرارات شخصية وحميمية بدون تدخل الدولة(واكس ريموند، 2013: 43)، وقد عرفها آلان ويستن بأنها" مطالبة أفراد أو مجموعات، أو مؤسسات، بحقهم في أن يقرروا بأنفسهم متى، وكيف، وإلى أي مدى يتم توصيل المعلومات المتعلقة بهم إلى الآخرين"(واكس ريموند، 2013: 52).

لكن الخصوصية من المفاهيم المرنة والنسبية؛ ولهذا فمساحتها تتباين من شخص لآخر، فقد تتمدد وقد تتقلص، وتختلف من مجتمع لآخر، وهي ليست حقا مطلقا فقد تطرأ على المجتمع بعض الضرورات التي تجعل الكشف عن تفاصيل الحياة الشخصية مفيدا ويخدم المصلحة العامة، كما يمكن أن يكون الكشف عن بعضها ضروريا من أجل الشفافية، مثال ذلك: التصريح بالممتلكات قبل شغل أي منصب سيادي، الأمر الذي أدى بدوره إلى طرح العديد من الإشكاليات حول من له الحق في الوصول إلى المعلومات الشخصية ومتى وكيف؟

ولهذا يمكن اعتبار الخصوصية الشخصية بأنها أشبه بمستودع المعلومات الشخصية أو المنطقة التي تستحق الحماية، والتي يمكن فقدها أو تقليصها، بحيث يمكن أن تتضاءل تمامًا أو تتآكل تدريجيًا، كما يمكن التطفل عليها أو انتهاكها، ولهذا فهي بمثابة الدرع الذي يحمي الأفراد من الآخرين(Tavani Herman T,2012 :134).

ويجعلها جيمس مور(*James H. Moor*) حقا من حقوقنا ضد تدخل الآخرين؛ فعندما نسعى للحصول على الحق في الخصوصية، فإننا نسعى للحصول على الحماية من تدخل الآخرين، وهو مفهوم قد يتطور محتواه بمرور الوقت، وقد أصبحت المخاوف بشأن خصوصية المعلومات

ذات أهمية متزايدة مع ظهور تكنولوجيا الكمبيوتر، ويشير جيمس مور إلى نوعين أساسين من الخصوصية تتزايد المخاوف حولهما: الحق في الخصوصية المعلوماتية، والحق في الخصوصية الجينية(Moor, James H,1999 :260). فلقد أدى التقدم التكنولوجي إلى استحداث أدوات تمكّن من جمع وفهم أنواع من المعلومات كان يستحيل أو من غير الممكن الوصول إليها في الماضي. فقد مكّن تحليل الحمض النووي(*DNA*) في الوراثة من الكشف عن الدور الذي تساهم به الجينات في تقرير حدوث كثير من الاضطرابات الصحية، كما تبيّن حديثاً وجود دور للعوامل الجينية في تقرير وجود الميل إلى السمنة، والإدمان، وبعض سمات الشخصية وسلوكها الاجرامي وقابليتها للإصابة بالأمراض المختلفة، كما سمح التقدم في العلوم الوراثية للعلماء من استخلاص الحمض النووي من عينات صغيرة جدا، ومعرفة الكثير عن الفرد من خلاله. وكما أن التخزين الرقمي للحمض النووي له فائدة كبيرة في محاولات التصدي للجريمة، حيث مكّن من ملاحقة عدد من القتلة المتهمين في جرائم قتل، فإنه في الوقت ذاته له تأثيرات كبيرة على الخصوصية، لأنه قد يحتوي على معلومات شخصية حساسة، يمكن أن تستخدم ضده، هذا بالإضافة إلى التطورات الجديدة التي أتاحتها التكنولوجيا مثل التعرف على الوجه والمسح الضوئي للأصابع والمسح الضوئي للعين والتي انتشرت بشكل كبير كوسيلة للتعرف على الهوية، وكلها قضايا لها تأثيرها الكبير على الخصوصية.

وعلى عكس الحقوق الأساسية "التقليدية" الأخرى التي تمت صياغتها في القرن الثامن عشر، فقد تأخر نقل الخصوصية من مجال الفلسفة إلى المجال التشريعي إلى أواخر القرن التاسع عشر، ولهذا فهي

حديثة العهد نسبيًا قياسا إلى باقي الحقوق المدنية والسياسية الأخرى، فقد أصبحت الخصوصية حقا من حقوق الإنسان مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10ديسمبر من عام 1948م حيث تضمنت المادة 12 على أنه "لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات"(أنظر التعليق، رقم:02).

كما نصت على هذا الحق أيضا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان(وسيم حسان الدين الأحمد، 2018: 13) التي أشارت في المادة الثامنة إلى أن أي تدخل في حق الخصوصية يجب أن يكون قانونيًا ويخدم أحد الأهداف المشروعة المحددة ونصت على ما يلي:

1- لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية وحرمة منزله ومراسلاته.

2- لا يجوز حصول تدخل من السلطة العامة في ممارسة هذا الحق، إلا بالقدر الذي ينص فيه القانون على هذا التدخل، والذي يشكل فيه هذا الأخير تدبيراً ضرورياً في المجتمع الديمقراطي، للأمن الوطني أو السلامة العامة أو رفاهية البلد الاقتصادية أو الدفاع عن النظام أو منع الجرائم الجزائية أو حماية الصحة أو الأخلاق أو حماية حقوق الغير و حرياته.

وقد سبقت هذه المواثيق جميعا الشريعة الإسلامية التي حفظت الحقوق الشخصية للأفراد وحرّمت الاعتداء عليها، وحرّمت تتبع عورات الآخرين، والاطلاع على أسرارهم، كما بيّن لنا الله تعالى في محكم

تنزيل حيث قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾(سورة الحجرات: 12).

وورد هذا أيضا في الحديث الشريف الذي رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا كما أمركم، . . . ، كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه(البخاري محمد بن اسماعيل، 1422هـ:19).

أ- أهمية الخصوصية:

لا شك أن للخصوصية أهمية كبيرة فهي ترسّخ شعور الإنسان بالسيطرة على حياته، وبالتالي تؤمّن له القدرة على أن يكون في موقع القرار في إدارة شؤونه الخاصة واستقلالية قراراته، والتحكم فيما نرغب أن نتعامل به مع محيطنا بحيث تمكّننا من التحكم في الحدود التي تفصل بيننا وبين غيرنا، ولهذا فهي تولّد لدى الإنسان الإحساس بالكرامة و الهوية الفردية، ولهذا لا يمكن أن نتصور أن تكون حياة بدون خصوصية، فهي تدعم مجالًا واسعا للإبداع، والصحة النفسية، وقدرتنا على الحب، وتكوين العلاقات الاجتماعية، ولهذا فهناك أربع وظائف للخصوصية تضم الأبعاد الفردية والاجتماعية فهي أولا: تولد الاستقلال الشخصي، ومبدأ الفردية الديمقراطي مرتبط بالحاجة إلى هذا الاستقلال، الذي يعبّر عن الرغبة في تفادي تحكم وسيطرة الآخرين، ثانيًا: الخصوصية تقدم فرصة للتحرر العاطفي، فهي تسمح

لنا بإزالة أقنعتنا الاجتماعية ثالثًا: الخصوصية تسمح لنا بالانخراط في تقييم الذات، وهي القدرة على صياغة واختبار أفكار وأنشطة إبداعية وأخلاقية، ورابعًا: الخصوصية توفّر لنا بيئة نستطيع بداخلها أن نتشارك الأسرار والحميمية، وننخرط في اتصالات محدودة ومحمية(واكس ريموند، 2013: 47).

ب- أنواع الخصوصية:

على الرغم من أن الخصوصية كل لا ينفصل إلا أن لها جوانب متعددة ومتداخلة يمكن حصرها فيما يلي:

1. **الخصوصية الجسدية**(*Bodily Privacy*): وتتعلق بالحماية الجسدية ضد أي إجراءات تمس بالنواحي المادية لجسم الإنسان، فحرمة جسد الإنسان يعد من أبرز الحقوق المقررة للشخص، ومعناه الحق في الحفاظ على خصوصية وظائف الجسم وخصائصها من أي اعتداء أو تجارب أو كشف، ومع التطور البيولوجي والتكنولوجي ظهرت الخصوصية الجينية (*privacy Genetic*) التي تتعلق بالجينات والمعلومات التي تخص الشفرة الوراثية للشخص والمواد الوراثية، مثل الحمض النووي وبصمات الأصابع والوجه وغيرها والتي يتزايد استخدامها في جمع البيانات والمعلومات عن الأشخاص والتي تمكنهم من إمكانية الحصول على معلومات حول خصائص معينة حول هذا الشخص عبر أجزاء من معلوماتهم الجينية، مثل ميلهم إلى أمراض معينة أو أصلهم المباشر أو البعيد.

2. **خصوصية السلوك والعمل**(*Privacy of behavior and work*): وتعني "القدرة على التصرف في الأماكن العامة أو شبه العامة أو الخاصة دون مراقبة الإجراءات أو التحكم فيها من قبل الآخرين".

3.**خصوصية الاتصالات** (*Privacy Telecommunications*)، وتعنى حرمة الاعتداء على خصوصية وسرية مراسلات الشخص الهاتفية أو التي تتم عبر البريد الإلكتروني والاتصالات الخلوية وغيرها من الاتصالات الالكترونية أو اعتراضها.

4. **خصوصية البيانات والمعلومات**(*Data Privacy*): تعني خصوصية الفرد في أن يتمتع بخصوصية حماية بياناته وعدم السماح بعرضها أو نقلها أو تغييرها من قبل أطراف أخرى، أو بتعبير آخر حصر حق الولوج إلى ملف معيّن بحيث لا يستطيع المستخدمون الآخرون استخدامه أو استظهاره.

5. **خصوصية الأفكار والمشاعر**(*Privacy of thoughts and feelings*): الحق في حماية أفكار الفرد ومشاعره وعدم استخدامها ضده، وعدم مشاركة الأفكار والمشاعر أو الكشف عنها، وكذا خصوصية المعتقد والقيم.

6.**خصوصية الموقع والمساحة**(*Privacy of location and space*): الحق في تنقل الأفراد في الأماكن العامة أو شبه العامة دون التعرف عليهم أو تعقبهم أو مراقبتهم، والحق في العزلة والخصوصية في الأماكن الخاصة كالمنزل أو مكان العمل.

7.**خصوصية الارتباط**(*link privacy*): الحق في الارتباط بمن نرغب فيهم دون مراقبتنا(Olga Mironenko Enerstvedt,2017 :02).

وعلى الرغم من أن الخصوصية من القضايا التي أثير النقاش فيها قَبْل التطورات الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكنها مع تطور هذه الأخيرة أصبحت مطلبا أكثر إلحاحا، لأنها سهلت انتهاك الخصوصية بعد التوجه نحو رقمنة العديد من مجالات حياة الإنسان، فأصبحت تطرح مخاطر وتحديات جمة، ذلك لأنها وفرت بيئة أتاحت سهولة الوصول إلى البيانات فوفرت بذلك تهديدات جديدة، فأصبحنا نتكلم عن نوع جديد من الخصوصية هي الخصوصية الرقمية وهذه التهديدات يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ. غالبًا ما تستخدم تقنيات جمع البيانات لجمع المعلومات الشخصية وتسجيلها دون علم المستخدمين وموافقتهم.

ب. تقنيات تبادل البيانات المستخدمة لنقل البيانات الشخصية وتبادلها عبر قواعد بيانات الكمبيوتر وفيما بينها، ويتم هذا عادةً بدون معرفة المستخدمين وموافقتهم.

ت. تقنيات استخراج البيانات المستخدمة للبحث في قواعد البيانات الكبيرة من أجل إنشاء ملفات تعريف المستهلك بناءً على الأنماط السلوكية لمجموعات معينة (Tavani Herman T,2012 :140)

ولهذا فقد أصبح الإنسان في عصرنا مكشوفا أينما ذهب، ومن السهل التعرف على مكانه وما كان يقوم به، سواء من خلال كاميرات المراقبة الموجودة في كل مكان على سطح الأرض، أو من خلال كاميرات المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية، أو حتى من خلال هواتفنا وسياراتنا، فلم يعد هناك مكان على الأرض تقريبا لا يخضع للمراقبة، إذ يمكن ببساطة معرفة الطرقات التي نسير فيها، والسيارات التي نقودها، وأين قدناها، كما لم يعد أي نوع من الاتصالات آمنا، ولهذا

فقد أصبح من السهل على الآخرين معرفة من نحن وأين نحن وما الذي نفعله، وربما حتى ما الذي نفكر فيه(واطسون ريتشارد، 2012: 44) فشركات الهواتف المحمولة مثلا لا تعلم فحسب الأرقام التي اتصلنا بها، بل تعلم أين كنا وقت أجرينا تلك المكالمات، والأرقام التي اتصلنا بها أو اتصلت بنا، والرسائل النصية التي أرسلناها وتلقيناها ومدة المكالمات وما إلى ذلك، كما أن المتاجر تحتفظ بسجلات لتتبعٍ مشتريات زوارها لرصد أنشطة المستهلكين وما يفضلونه، وشركات بطاقات الائتمان لا تعلم فحسب مقدار ما أنفقنا من مال، بل تعلم كذلك ما اشترينا بذلك المال، والمصرف الذي نتعامل معه لديه سجلات إلكترونية بمعاملاتنا المالية، ليس فقط بغرض ضبط سحوبات وإيداعات رصيدنا لديه، بل إن عليه أن يخطر الحكومة إنْ حَدَثَ و قمنا بسحب مبالغ كبيرة من المال من حسابنا لديه، إن الانفجار الرقمي بَعْثَرَ تفاصيل حياتنا في كل مكان بعد أن استطاع أن يختزل جميع المعلومات ببتات أو سلاسل من الآحاد والأصفار(أبلسون هال، 2014: 42-43).

كما أننا نعيش في عصر أصبحت فيه أجهزة الحواسيب ضرورية لأداء الكثير من الأعمال، ولهذا لم تعد لا المنازل ولا المتاجر ولا الشركات ولا الجامعات تستغني عنها، غير أن استعمال الحاسوب هو في حد ذاته قد يكون سببا للمراقبة سواء كان هذا الحاسوب مربوطا بشبكة الانترنت أو غير مربوط بها، "إذ توثّق الحواسيب على الدوام كل ما نفعله في سياق عملياتها الاعتيادية، بل تسجل أشياء تفوق إدراكنا لها؛ إذ يحتفظ برنامج معالجة الكلمات مثلا بسجل عن كل ما نطبعه، بما في ذلك المسودات والتغيرات في النصوص كلها، فعندما نضغط على زر حفظ يسجل معالج الكلمات النسخة الجديدة، لكنه لا يمسح

النسخ القديمة إلا إذا احتاج مساحة التخزين على نحو متكرر، وبرنامج مايكروسوفت وورد يحتفظ بوثائقنا الخاصة كل عشرون دقيقة، ويحتفظ بسجل عمن صنع تلك الوثائق وغالبا كل من اشتغل عليها أيضا(شنايدر بروس، 2017: 27).

يضاف إلى كل هذا أن التكنولوجيا الرقمية قد شكلت أداة مهمة للمراقبة والتجسس سواء على الأفراد داخل الدولة من خلال حكوماتها، أو من خلال التجسس الدولي بين الدول من أجل أمنها القومي ودفاعا عن مصالحا، ولهذا فقد أصبح في عصرنا من السهل على الحكومات البحث والتحري ومراقبة أنشطة أفرادها(من خلال جمع البيانات والمعلومات سواء التي صرحنا بها أو حتى التي اعتقدنا أننا أخفيناها والتي قد تستخدم ضدنا في أي وقت) فتحد من حريتهم وأنشطتهم، أو التجسس عليهم بحثا عن الجناة، أو لترصد الحركات السياسية المعارضة وملاحقتها، أو التأثير على توجهات الأفراد لاستمرار انتخاب فصيل سياسي معين، خاصة في الدول الديكتاتورية، بل ويتوجس الكثيرون من أن التكنولوجيا الرقمية قد تهدد أيضا خصوصية المواطنين حتى في الدول الديمقراطية التي تحترم حرية التعبير والرأي، حيث تستخدم بعض المواقع الالكترونية لكشف فضائح الحكومات والأنظمة والشخصيات النافذة، مثل تسريبات وثائق ويكيليكس ووثائق بنما وغيرها.

أما على المستوى الدولي فتعمل الدول على الاستعانة بتكنولوجيا الاتصالات من أجل التجسس على بعضها كما قلنا إما لحماية أمنها القومي أو لحماية مصالحها ومصالح شركاتها ومصانعها، وكثيرا ما تطلعنا وسائل الإعلام عن الحرب الإلكترونية والقرصنة التي تتعرض لها

البرامج النووية، أو التكنولوجيا الذكية، ولعل خير دليل على ذلك ما ورد مؤخرا عن التجسس الروسي والصيني على الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا التجسس على كبار المسؤولين في الدول من رؤساء ووزراء وغيرها، ومثلما حدث مؤخرا مع برنامج بيغاسوس الذي كشف أن الكثير من الدول تتجسس على بعضها بعضا في عمل غير أخلاقي حتى التي تربطها ببعضها علاقات وثيقة.

يضاف إلى هذا تقنيات التعرف على الوجه التي بإمكانها أن تحدد هوية الفرد في فترة وجيزة، جعلت من الصعب علينا السير في الشارع مجهولي الهوية، خاصة بعد رقمنة الكثير من المعلومات البيولوجية للإنسان كوجه الإنسان وصوته و بصمات أصابعه لتساعد في تحديد هويته، الأمر الذي ساهم في تآكل الخصوصية، ويعد جيمس مور من أوائل من نبهوا إلى خطورة الخصوصية الجينية للإنسان، لأنها قد" تشكل تهديدًا كبيرًا لخصوصية الأفراد وأمنهم. إذ يمكن بسهولة استخدام المعلومات الجينية للتمييز ضد الأفراد لحرمانهم من المزايا الصحية والبرامج التعليمية وفرص العمل وغيرها(Moor, James H ,1999 :257) لإمكانية التنبؤ بما يمكن أن يصاب به الشخص من أمراض حتى قبل وقوعها.

ولعل هذه الظاهرة ستشهد تزايدا أكبر في الفترات المقبلة نظرا لما قدمته المعطيات الحالية من تطور، إذ تتجه الكثير من الدول نحو الثورة الصناعية الرابعة التي تعبر عن مرحلة اللقاء والاندماج بين البيولوجي والتكنولوجي، والتهجين بين الإنسان والآلة الذكية، وقد حدد كلوب شواب(*Claude Schwab*) -الذي هو أحد المنظرين لهذه المرحلة- ملامح الثورة الصناعية الرابعة مبيّنا بأنها ثورة تجمع بين الأجهزة

والبرمجيات والبيولوجيا: وتعتمد على الروبوتات والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو وإنترنت الأشياء وما إلى ذلك حيث يقول : ومن المنتظر حدوث تحول كبير في البشرية مستقبلا، هذه الثورة يمكن ملاحظتها في الإمكانيات غير المحدودة لوجود مليارات من الأشخاص المتصلين بالأجهزة المحمولة، مما أدى إلى طاقة معالجة غير مسبوقة وقدرات تخزين ووصول إلى المعرفة، وفي التقاء مذهل لاختراقات التكنولوجيا الناشئة، والتي تغطي مجالات واسعة مثل الذكاء الاصطناعي (*AI*) والروبوتات الذكية، إنترنت الأشياء(حيث يكون كل ما حولنا من طرقات وأشياء وخدمات متصلة بالإنسان بواسطة تقنيات التواصل المعاصرة)، السيارات المستقلة، الطباعة ثلاثية الأبعاد، تقنية النانو، التكنولوجيا الحيوية، علوم المواد، تخزين الطاقة والحوسبة الكمية...إلخ(Schwab ,Klaus,2016 :7-8).

تعتمد إنترنت الأشياء على شبكة عالمية تدمج العالم المادي مع العالم الافتراضي للإنترنت، وتعمل كمعطى جديد على الخط في إطار المراقبة وانتهاك الخصوصية، بعد أن تصبح الأشياء كلها متصلة بالإنترنت بما في ذلك أدواتنا وأجهزتنا المنزلية، إذ تعد إنترنت الأشياء "أحد أسرع القطاعات التكنولوجية نموا في العالم، ويقصد به تهيئة جميع الأجهزة والأدوات المحيطة بنا لتصبح متصلة بالإنترنت مثل الأدوات الكهربائية وقطع الأثاث والألعاب الإلكترونية والسيارات والساعات والنظارات والملابس والأحذية وغيرها من مليارات الأجهزة والأدوات، وأن تتمكن من الاتصال ببعضها البعض بصورة آلية وفورية دون الحاجة إلى تدخل الإنسان، وأن تتبادل المعلومات فيما بينها تلقائيا، وتتخذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب، كأن تخبرنا الثلاجة أن المنتج الفلاني قد

تجاوز تاريخ انتهاء صلاحيته؛ أو أن الإضاءة في الغرفة قد تم تعديلها لتتناسب مع ما يحدث في لعبة الفيديو،...الخ، وبصورة عامة يقصد بإنترنت الأشياء أيضا "أي ارتباط يجمع الأشياء المادية حولنا بشبكة الإنترنت بحيث يمكن معرفة معلومات دقيقة عن حالتها والتحكم فيها في أي وقت وفي أي مكان، ولكي يتحقق ذلك لابد من توفر ثلاثة مكونات رئيسية وهي شبكة الإنترنت وشيء مادي متصل بالشبكة وبرنامج يقوم بعملية التحكم في الأشياء المادية، سواء بصورة آلية أو من خلال تحكم إنساني عن بعد... فالإنترنت هو بمثابة الروح التي يتم بثها في الأجهزة الصماء، لكي ترى وتسمع وتسجل وتتواصل، وتتفاعل من خلال برمجيات وخوارزميات تحكم عملها"(خليفة إيهاب، 2019: 50).

فيكون بذلك عالمنا مكشوفا وشفافا بما في ذلك منازلنا، من خلال المعلومات التي تم تجميعها بواسطة أجهزة التلفزيون والثلاجات والغسالات الذكية وغيرها، وبذلك تكون الشركات المصنعة مطّلعة على كل ما يحدث داخل منازلنا التي كانت في وقت ما مكانا لخصوصياتنا وأسرارنا، خاصة مع الاتجاه المتواصل نحو المنازل الذكية التي ترتبط فيها الأجهزة والأنظمة معا بحيث يمكن التحكم بها عن بعد أو بشكل آلي، وهو ما يمكّن من اختراق الأجهزة أو التلاعب بها من أطراف خارجية تقوم بعملية التحكم عن بُعد، وهو ما يكشف لنا أننا لا يمكن أن نحتفظ بأية خصوصية إن خضع كل شيء للرقمنة.

5-أخلاقيات المعلومات:

إن المجال الرقمي رغم إيجابياته المتعددة في حياتنا إلا أنه ارتبط بمشاكل ومخاوف متزايدة- تتعلق بالتدفق الحر والوصول غير المقيّد للمعلومات، واستعمالها وإدارتها ونقلها وحفظها وطريقة تسخيرها- وهو

ما فرض علينا ضرورة ربط المجال الرقمي بجملة من القواعد الأخلاقية والقانونية، تشمل ما هو قائم بالفعل وما ينبغي أن نسلكه في المستقبل بحيث نبحث مختلف السيناريوهات المستقبلية، وهو ما أشار إليه فلوريدي(1964) (*Luciano Floridi*) الذي بيّن أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تنطوي على مخاطر كبيرة، كما يتولّد عنها معضلات وأسئلة عميقة حول طبيعة الواقع ودرجة معرفتنا به، وحول تطور العلوم كثيفة المعلومات (العلم الإلكتروني)، وتنظيم مجتمع عادل وحول مسؤولياتنا والتزاماتنا تجاه الأجيال الحالية والقادمة، وحول فهمنا للعالم المتشابك، ونطاق تفاعلنا الممكن مع البيئة، ذلك لأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تجاوزت فَهمنا لطبيعتها وتداعياتها، كما أثارت مشكلات تزداد درجة تعقدها وأبعادها العالمية بسرعة؛ مشكلاتٍ تتطور وتصبح أكثر خطورة، ولهذا يخلص إلى أن مجتمع المعلوماتية يفتقر إلى معايير إيتيقية موجّهة ويُشبّه مجتمع المعلومات بشجرةً تنمو أفرعها بصورة أكبر وأسرع، وأكثر عشوائية من جذورها المفهومية، والإتيقية والثقافية، ولهذا فالحل الأمثل حسبه هو أن نسلك طريقا مخالفا للتطور الذي تعرفه التكنولوجيا، فبينما تنمو التكنولوجيا من أسفل إلى أعلى، حان الوقت للبدء في النزول إلى العمق؛ من أعلى إلى أسفل؛ لتوسيع وترسيخ استيعابنا لمفاهيم عصر معلوماتنا هذا، ولطبيعته، ولتداعياته الأقل وضوحًا، ولأثره على الرفاهية البشرية والبيئية؛ ومن ثَمَّ منح أنفسنا فرصة للتنبؤ بالصعوبات، وتحديد الفرص، وحل المشكلات (فلوريدي لوتشانو، 2014: 14-15).

تهدف أخلاقيات المعلومات إلى الموازنة بين الحق في التدفق الحر للمعلومات وحرية الوصول إليها، وتنمية المسؤولية الناتجة عن استعمالها

وتداولها ببحث الاستراتيجية المثلى لبناء مجتمع المعلومات الذي تتوقف فيه حرية الشخص عند بداية حرية الآخرين، بحيث تمنع عملية التحايل أو التخريب وتحافظ على أسرار الحياة الخاصة، وتحديد من له الحق في الوصول إلى المعلومات ومتى؟ من خلال التمييز بين المعلومات الشخصية التي ينبغي حمايتها وبين المعلومات العامة المعدة للاستهلاك العام، من خلال وضع تصنيف للمعلومات حسب درجة تأثيرها وانعكاساتها على المصلحة العامة، من خلال التمييز بين المعلومات الشخصية والمعلومات السرية والمعلومات السرية للغاية، والمعلومات العامة.

ولهذا فأخلاقيات المعلومات لا تهتم بإتاحة المعلومات بيَدِ من هو جدير بالاطلاع عليها واستعمالها، بل تبحث أيضا في محاولة حل العديد من الإشكاليات من بينها:

كيف يمكن تحقيق التوازن بين حماية الملكية الفكرية من جهة، واستخدامها والمشاركة في المعلومات من جهة أخرى؟

هل يمكن نشر السجلات الطبية كي توضع بتصرف الطب لإتاحة درس نماذج حالات طبية وابتكار أدوات للعلاج والتحوط لحالات مرضية شبيهة؟(مرقص بول، 2008: 47).

كيف يمكن الحد من سوء استخدام المعلومات في ظل المجتمع الرقمي؟

ولهذا من أهم الاقتراحات التي تمكنّنا من الموازنة بين الحق في الخصوصية والحق في حرية الوصول للمعلومات إبقاء باب النقاش مفتوحا في هذه القضايا.

كما يجب فتح الباب واسعا للنقاش المجتمعي حول قضايا الخصوصية في ظل المجتمع الرقمي، فعلى الرغم من وجود العديد من

المواد القانونية الوطنية والدولية التي تحمي الخصوصية سواء بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة أو الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أو غيرها من المواثيق، إلا أن سهولة الحصول على المعلومات في ظل المجتمع الرقمي المتسارع التقدم يزيد في كل مرة من مخاوفنا حول الخصوصية وعلاج هذه الظاهرة يستدعي ضرورة تضافر الجهود من خلال المزج بين القوانين واللوائح والأخلاقيات التي ينبغي أن تحكم الحصول على المعلومات ونشرها، وكذا إدراج مصممي البرمجيات والخوارزميات كجزء من المشكلة و الحل في الوقت نفسه، وذلك من خلال توسيع قانون حقوق الإنسان ليشمل هندسة تصميم الأجهزة وأنظمة البرامج التي تشكل التكنولوجيا الرقمية، فالتكنولوجيا هي التي يجب أن تتكيف مع تصورات الإنسان للثقة وأن تستجيب لمخاوفه وتراعيها.

كما يجب على مشغلي مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع التجارية نشر سياسات الخصوصية وتزويد المستخدم بالمعلومات الكافية وأن يكون لديه فهم للحقائق والآثار المترتبة على أي إجراء، ووضعها أمام المستخدم في سهولة ويسر، بحيث يكون المستخدم العادي قادرًا على فهمها واستيعابها وإدراك مخاطرها، وبهذا يمكن الحصول على معلوماته الشخصية برضاه وقبوله بعد موافقته الحرة والمستنيرة(Jorgensen, Rikke Frank,2017 :121-125).

خاتمة :

إن حرية الوصول للمعلومات لابد من حمايتها باستخدام التدابير القانونية والتنظيمية اللازمة، كذلك الأمر بالنسبة للخصوصية، وذلك من خلال خلق مساحة قانونية يستطيع فيها الفرد الحصول على المعلومات مع ربطها بالضوابط الأخلاقية التي تجعل نشر المعلومات أو استثمارها

لا يلحق الضرر بالآخرين أو يسيئ إليهم، لأن هناك تحديات قانونية يفرضها المجتمع الرقمي، خاصة مع الانتشار السريع للإنترنت، الأمر الذي طرح تحديات عدة لابد من البحث عن حلول لها، خاصة وأن هذا الفضاء الرقمي يبقى حسب كثير من المفكرين خارج مجال السيطرة القانونية، وهذا بحثا عن التوازن بين حقين أساسيين من حقوق الإنسان: الحق في الحصول على المعلومات والحق في الخصوصية.

كما يجب أن يخضع هذا الموضوع للنقاش الجاد الشفاف حتى نستطيع أن نحدد وأن نفكر فيما يزعج في التطورات التكنولوجية التي تحد من الخصوصية والمعلومات لإيجاد طريقة للتخلص منها، ويبقى في تصوري ربط التصميم التكنولوجي بالأخلاق ودمج حماية حقوق الإنسان في تصميم البرامج الإلكترونية نفسها، هو الحل الأمثل والأنجع لتوفير المعلومات وسرعة الوصول إليها، لكن بطريقة سليمة و آمنة لا تمس بخصوصية المستخدم، ولهذا يُعد الجمع بين المعرفة بالقانون والتكنولوجيا والأخلاق أحد طرق التعامل مع المعلومات من أجل الحفاظ على الخصوصية كحق أساسي من حقوق الإنسان.

التعليقات:

1- جاء الاعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948/12/10 على إثر الفظائع التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وجاء الاعلان في مقدمة وثلاثين مادة تضمنت الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية المدنية والسياسية إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للاطلاع انظر الموقع:

/https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights

كما نصت المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على حرية تلقي أو نقل المعلومات أو الأفكار من دون أن يحصل تدخل من السلطات العامة. (وسيم حسام الدين، 2018، ص14).

2- انظر المادة رقم 12 ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

قائمة المصادر والمراجع:

* **القرآن الكريم.**

* **الحديث النبوي:**

البخاري، محمد بن إسماعيل،(1422هـ). **صحيح البخاري**، ج8، تحقيق: محمد زهير بن نا صر النا صر، ط1، كتاب الأدب: باب ما ينهى عن التحا سد والتدابر، رقم الحديث 6064، بيروت: دار طوق النجاة.

1- أبلسون هال، ولويسوكين ليدين هاري،(2014). **الطوفان الرقمي كيف يؤثر على حياتنا وحريتنا وسعادتنا**، ترجمة: أشرف عامر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

2- توفلر، ألفين،(1995) .**تحول السلطة**، ج1، ترجمة: لبنى الريدي، د. ط، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

3- خليفة، ايهاب،(2019). **مجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي**، ط1، القاهرة: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العربي للنشر والتوزيع.

4- شمس الدين، عبد الله شمس الدين،(2001). "نظرية المعلومات، مفاهيم ومقولات"، **مجلة المعرفة**، وزارة الثقافة، الجمهورية السورية، العدد: 450.

5- شناير، بروس،(2017). **المعلومات وجالوت المعارك الخفية لتجميع بياناتك والسيطرة على عالمك**، تر: أحمد مغربي، ط1، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية.

6- علي، نبيل، (1994). **العرب وعصر المعلومات**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب.

7- فلوريدي، لوتشانو،(2014).**المعلومات مقدمة قصيرة**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

8- مرقص، بول،(2008). **أخلاقيات المعلومات، حق الوصول إلى المعلومات والمسؤولية عن إدارتها واستخدامها**، بيروت: مكتب منظمة اليونيسكو في الدول العربية.

9- واطسون، رتشارد، (2012). **ملفات المستقبل موجز في تاريخ السنوات الخمسين المقبلة**، تر: محمد سعيد الأيوبي، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مشروع (كلمة)، وهيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة.

10- واكس، ريموند، (2013). **الخصوصية مقدمة قصيرة**، ترجمة: ياسر حسن، دط، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

11- وسيم، حسام الدين الأحمد، (2019)، **الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان**، ط1، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

12-Jorgensen, Rikke Frank, Desai, Tariq, (2017*). Right to Privacy Meets Online Platforms, Exploring Privacy Complaints against Facebook and Google*, ***Nordic Journal of Human Rights***, Vol. 35, Iss.02.

13-Moor, James H, (1999). *"Using genetic information while protecting the privacy of the soul", Ethics and Information Technology*, ***springer***, vol 01, Iss 04.

14-Olga Mironenko Enerstvedt, (2017). *Aviation Security, Privacy, Data Protection and Other Human Rights, Technologies and Legal Principles*, ***Springer***, Vol 37.

15-Schwab, Klaus, (2016). *The Fourth Industrial Revolution. Geneva: World Economic Forum.*

16-Tavani, Herman T, (2012). ***Ethics and Technology Controversies, Questions, and Strategies, for Ethical Computing***. 4th edition, USA : John Wiley and Sons.